

Distr.: General
2 May 2025
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثمانون

البند 116 (ج) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات
أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة 1 أيار/مايو 2025 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة
الدائمة لجمهورية سلوفينيا لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية سلوفينيا لدى الأمم المتحدة بأن تشير إلى ترشُّح جمهورية سلوفينيا
لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2026-2028، في الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/
أكتوبر 2025 في نيويورك.

ووفقا لقرار الجمعية العامة 251/60، تشترف البعثة الدائمة لجمهورية سلوفينيا لدى الأمم المتحدة
كذلك بأن تحيل طيه التعهدات والالتزامات الطوعية التي تؤكد بها من جديد أن تعزيز حقوق الإنسان
وحمايتها هما من أولويات السياسة الخارجية لجمهورية سلوفينيا.

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية سلوفينيا لدى الأمم المتحدة ممتنة من رئيس الجمعية العامة تعميم هذه
المذكرة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 116 (ج) من القائمة الأولية.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 1 أيار/مايو 2025 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لجمهورية سلوفينيا لدى الأمم المتحدة

ترشّح جمهورية سلوفينيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2026-2028

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60

أولاً - مقدمة

- 1 - تؤيد سلوفينيا قوة تعددية الأطراف وفعاليتها، كما يتضح من مشاركتها في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وهي ملتزمة باحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها، سواء في الداخل أو في المجتمع الدولي. وتعيد تأكيد التزامها بالمبادئ والالتزامات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو ما تجلّى بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لاعتماد الإعلان.
- 2 - وتتناول سلوفينيا حقوق الإنسان بطريقة شاملة وتعتبرها، إلى جانب السلام والأمن والتنمية، إحدى الركائز الثلاث للأمم المتحدة. وتعتبر الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية متساوية. وتتابع سلوفينيا عن كثب ظهور تحديات جديدة، بما في ذلك التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي، وتسعى جاهدة للنهوض بحقوق الإنسان. وتدعو بقوة إلى أن جميع البشر يولدوا أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهي ملتزمة بدعم حقوق الإنسان لجميع الناس، بغض النظر عن ظروفهم الشخصية.
- 3 - وسلوفينيا طرف في معظم الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وتفي بالتزاماتها بانتظام، بطرق من بينها تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات. وتعزز أنشطتها الدولية مواصلة تطوير المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- 4 - وتشارك سلوفينيا بنشاط في أعمال مجلس حقوق الإنسان منذ إنشائه. ولقد تأكد التزامها بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال عملها كعضو في المجلس في الفترة 2007-2010 والفترة 2016-2018. وبالإضافة إلى ذلك، شغل الممثل الدائم لسلوفينيا منصب رئيس المجلس في عام 2018.
- 5 - وتؤيد سلوفينيا بشكل كامل استقلالية مفاوضات الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وزيادة تمويلها من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وتدعم تعزيز هيئات المعاهدات والآليات الخاصة والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ووجهت دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة لزيارة سلوفينيا.
- 6 - وتلتزم سلوفينيا بالاستعراض الدوري الشامل، وتتعاون بشكل كامل في استعراض حقوق الإنسان في سلوفينيا، وتنفيذ التوصيات المقبولة، وتشارك أيضاً في استعراض جميع البلدان الأخرى.
- 7 - وتتاصر في المحافل الدولية الدور المهم الذي يقوم به المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية الشاملة للمجتمعات. ولذلك، تدعم سلوفينيا تهيئة بيئة آمنة ومؤاتية للمجتمع المدني.
- 8 - وتلتزم سلوفينيا بضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجة عواقب هذه الانتهاكات واحترام قرارات السلطات القضائية أو السلطات المختصة الأخرى. وفي مجال مكافحة الإفلات من العقاب على أبشع الجرائم، ساهمت سلوفينيا بشكل كبير في اعتماد اتفاقية ليوبليانا - لاهاي بشأن التعاون الدولي في مجال التحقيق في جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من الجرائم الدولية والمقاضاة عليها، وتدعم عمل المحكمة الجنائية الدولية.

9 - وتسعى سلوفينيا جاهدة، بالتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، إلى المساهمة في تعزيز وحماية كافة حقوق الإنسان للجميع. ولذا، تقدم سلوفينيا مرة أخرى ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2026-2028.

ثانياً - التعهدات والالتزامات الدولية

10 - ستواصل سلوفينيا، بصفتها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، العمل بطريقة غير انتقائية وموضوعية وجامعة لتعزيز احترام حقوق الإنسان للجميع. وستسعى إلى ضمان استجابة المجلس لانتهاكات حقوق الإنسان بفعالية في جميع أنحاء العالم مع احترام الموضوعية والشفافية في عمله. وستولي سلوفينيا اهتماماً خاصاً للعالمية آليات المجلس وحيادها وستسعى جاهدة لإجراء حوار منتظم مع الدول والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وستشجع المشاركة النشطة والمجدية للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان مع المجلس. وعلاوة على ذلك، ستواصل الدعم الفعال للدور الموضوعي والمستقل والمحايد لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

11 - وستواصل سلوفينيا، بوصفها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، التأكيد على أن الركائز الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة (السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان) مترابطة ويعزز بعضها بعضاً. وتلتزم سلوفينيا بإبقاء حقوق الإنسان في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع التركيز على ضمان الإدماج ومنع التمييز، وبذلك تلتزم بمبدأ عدم ترك أحد خلف الركب.

12 - وستنشط سلوفينيا بشكل خاص، بوصفها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، في مجالاتها التقليدية ذات الأولوية، مثل حقوق الإنسان والبيئة، والمساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات، وحقوق الطفل، وحقوق كبار السن، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات.

13 - وفي إطار منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، ستواصل سلوفينيا دعم الجهود الرامية إلى مكافحة جميع أشكال التمييز. وستولي اهتماماً خاصاً للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وتدعيم تعزيز حقوقهن وحمايتهن. وستعمل على القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة، بما في ذلك العنف في النزاعات المسلحة والعنف العائلي. وستدعم أيضاً الجهود الرامية إلى تحسين التوازن بين الجنسين في المناصب القيادية في منظومة الأمم المتحدة. وتهدف سلوفينيا، بحلول عام 2030، إلى تخصيص 85 في المائة على الأقل من مساعدتها الإنمائية الرسمية للبلدان الشريكة للأنشطة والبرامج التي تعمم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة.

14 - وستواصل سلوفينيا الدعوة بنشاط إلى تعزيز واحترام حقوق الإنسان فيما يتعلق بالبيئة، ولا سيما حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. ويعد اعتماد القرار المتعلق بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة من قبل مجلس حقوق الإنسان في عام 2021 والجمعية العامة في عام 2022 خطوة مهمة بعد سنوات شهدت جهوداً بذلتها سلوفينيا لتحقيق الاعتراف بهذا الحق الإنساني على المستوى العالمي. وينبغي أن ينصب التركيز الآن على التنفيذ العالمي لهذا الحق كعنصر أساسي في معالجة أزمة الكوكب الثلاثة، مع النظر في اتخاذ المزيد من الخطوات المعيارية. وستواصل سلوفينيا دعم عمل المقررة الخاصة المعنية بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة والمقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ.

15 - وتظل حماية حقوق الطفل وتعزيزها واحترامها في جميع المجالات جانباً هاماً من جوانب السياسة الخارجية لسلوينيا، مع التركيز بشكل خاص على حماية الأطفال من العنف وحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. وتشارك سلوينيا في رئاسة مجموعة أصدقاء حقوق الطفل في جنيف وتدعم المبادرات التي تساهم في إعمال حقوق الطفل. وستواصل سلوينيا تعزيز المشاركة الفعالة للأطفال في المناقشات السنوية بشأن حقوق الطفل التي تعقد خلال دورات مجلس حقوق الإنسان.

16 - وستعمل سلوينيا، في المحافل الدولية لحقوق الإنسان، على تدعيم حماية وتعزيز حقوق كبار السن لضمان مشاركة كبار السن في جميع مجالات الحياة ومكافحة التمييز ضد كبار السن. وبالنظر إلى الشيخوخة السريعة لسكان العالم والنظام المجرأ للحماية الدولية لحقوق الإنسان لكبار السن، ستسعى سلوينيا إلى معالجة الثغرات والقيود الموجودة في القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بحقوق كبار السن على النحو الملائم. وهي تدعم عمل الخبرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان وتشارك في رئاسة مجموعة أصدقاء حقوق الإنسان لكبار السن في جنيف.

17 - والتتقيف في مجال حقوق الإنسان أمر ضروري لبناء مجتمعات ديمقراطية ومتسامحة ومستدامة والحفاظ عليها ولتحقيق الاحترام المتبادل. وستواصل سلوينيا، بصفتها عضواً في منتدى التتقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، المساهمة في تطوير البرنامج العالمي للتتقيف في مجال حقوق الإنسان والعمل على التنفيذ الفعال للمرحلة الخامسة منه. والتعليم يمكّن الجميع، لا سيما الأطفال والشباب، ولهذا السبب تدعم سلوينيا مشاريع لتتقيف الأطفال حول حقوقهم، بما في ذلك مشروع "حقوقنا".

18 - وحماية الأقليات عنصر أساسي بالنسبة لسلوينيا في تعاونها مع الدول المجاورة. وتعمل سلوينيا أيضاً في المنظمات الدولية على تعزيز احترام حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات في جميع أنحاء العالم، وستواصل تعزيز حقوقهم، بما في ذلك حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية ودينية ولغوية، وفقاً للقواعد والمعايير الدولية السارية.

ثالثاً - التعهدات والالتزامات الوطنية

19 - تُكرّس حماية حقوق الإنسان في دستور جمهورية سلوينيا الذي ينص على وجوب ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع على قدم المساواة، بغض النظر عن الأصل القومي أو العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو المعتقد السياسي أو غيره من المعتقدات أو المكانة المادية أو الميلاد أو التعليم أو الوضع الاجتماعي أو الإعاقة أو أي ظرف شخصي آخر.

20 - وتسعى سلوينيا بنشاط لضمان احترام حقوق الإنسان للجميع وضمانها وحمايتها بشكل كامل. وستواصل الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، وتنفيذ وتعزيز وتهيئة فرص عمل متكافئة للجميع ومكافحة جميع أشكال التمييز.

21 - وستُدرس حالة حقوق الإنسان في سلوينيا في إطار الاستعراض الدوري الشامل في أوائل عام 2025. وستواصل سلوينيا جهودها المبذولة لتنفيذ جميع التوصيات المقبولة.

22 - وتهيئة بيئة آمنة وصحية أمر ضروري للتمتع بجميع حقوق الإنسان الأخرى. فحق سلوينيا في بيئة صحية منصوص عليه في الدستور ويتم تنفيذه من خلال قانون حماية البيئة ولائحته التنفيذية. وستعمل سلوينيا بنشاط للحفاظ على الطبيعة وضمان جودة البيئة، بما يتماشى مع القرار المتعلق ببرنامج العمل

البيئي الوطني 2020-2030. وسلوفينيا بصدد اعتماد قانون تغير المناخ، الذي سيوفر إطاراً مؤسسياً شاملاً لتنفيذ السياسات المتعلقة بالمناخ. وبينما تسعى سلوفينيا إلى تحقيق أهداف وتنفيذ سياسات وتدابير تغير المناخ التي تلتزم بها على الصعيدين الدولي والأوروبي بطريقة فعالة ومنصفة وفي الوقت المناسب، فهدفها أيضاً هو الحد من ضعف النظم الطبيعية والبشرية في سلوفينيا أو زيادة قدرتها على الصمود أمام الآثار الحالية أو المتوقعة لتغير المناخ على البيئة والمجتمع.

23 - ويوفر قانون تكافؤ فرص العمل بين المرأة والرجل لعام 2002 الأساس لوضع تدابير رامية إلى تحسين وضع المرأة وإيجاد فرص متساوية للمرأة والرجل في مختلف مجالات الحياة العامة. وساهمت الجهود طويلة الأجل في زيادة تمثيل المرأة المشتغلة بالعمل السياسي بشكل ملحوظ، خاصة بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام 2022، عندما انتخبت سلوفينيا أول رئيسة جمهورية لها ورئيسة للجمعية الوطنية وحقت أعلى نسبة للنساء بين النواب المنتخبين، وبلغت 40 في المائة. وستسهم التدابير المنصوص عليها في القرار المتعلق بالبرنامج الوطني لتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل للفترة 2023-2030 والقرار المتعلق بالبرنامج الوطني لمنع العنف الأسري والعنف ضد المرأة للفترة 2024-2029 في إحراز مزيد من التقدم في مجال المساواة بين الجنسين.

24 - وفي سلوفينيا، تجري حماية حقوق الطفل وتعزيزها من خلال عدد من القوانين والبرامج التي تتماشى مع مبادئ اتفاقية حقوق الطفل. وستواصل سلوفينيا تعزيز احترام حقوق الطفل وحماية الأطفال ورفاههم من خلال تنفيذ تدابير مثل برنامج الأطفال للفترة 2020-2025، والقرار المتعلق بسياسة الأسرة للفترة 2018-2028، وخطة العمل لضمان الطفل للفترة 2022-2030، والقرار المتعلق بالبرنامج الوطني لمنع العنف العائلي والعنف ضد المرأة للفترة 2024-2029. وستواصل سلوفينيا إيلاء اهتمام خاص لمشاركة الأطفال في المسائل التي تؤثر عليهم.

25 - ومن أجل إشراك كبار السن بفعالية في جميع مجالات الحياة وتعزيز حقوق الإنسان لكبار السن بشكل فعال، اعتمدت سلوفينيا استراتيجية الشيخوخة النشطة. ويجري حالياً تنفيذ العديد من المبادرات والأنشطة لحماية حقوق الإنسان لكبار السن وتعزيزها، بالتعاون مع المجتمع المدني في أغلب الأحيان.

26 - وتتمتع سلوفينيا بإطار دستوري وتشريعي متين لحماية حقوق الأقليات. وتسعى إلى حماية حقوق الأقليات والمجتمعات والجماعات العرقية من خلال تدابير قانونية ومؤسسية مختلفة، وبالتالي تفعيل مبادئ الإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية.

27 - ويوفر قانون الحماية من التمييز تعريفاً للتمييز ويحظره، بغض النظر عن الظروف الشخصية، كما هو منصوص عليه في الدستور. وستواصل سلوفينيا العمل على حماية الفئات الضعيفة من التمييز والحفاظ على نهج عدم التسامح إطلاقاً مع خطاب الكراهية.

28 - وأمين المظالم المعني بحقوق الإنسان في جمهورية سلوفينيا هو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وهو معتمد في المركز "ألف" (ممثل تماماً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)). وستواصل سلوفينيا دعم الإدارة الذاتية والاستقلال لأمين المظالم. وستدعم أيضاً الإدارة الذاتية والاستقلال لهيئة المدافع عن مبدأ المساواة.